أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة

دراسة قياسية للفترة (1990-2020)

The impact of industrial policies on economic growth in emerging countries

Standard study for the period (1990-2020)

بوخبزة فوزية[1]، بن عطة محمد[2]

Boukhobza fouzia[1], Benata Mohamed[2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

fouzia.boukhobza@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

mebenata@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022-4-01 تاريخ القبول: 2022-7-23 تاريخ النشر: 2022-9-21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتفسير الأثر بين متغيرات السياسات الصناعية والنمو الاقتصادي في عينة شملت 18 دولة ناشئة خلال الفترة ما بين 1990-2020، وذلك من خلال دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي، بالاعتماد على مخرجات برنامج12 *Eviews* وبيانات قاعدة البنك الدولي، حيث أظهرت النتائج أن متغيرات السياسات الصناعية لها تأثير معنوي وموجب على معدلات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

كلمات مفتاحية: سياسة صناعية، نمو اقتصادي، نماذج بانل، واردات صناعية، صناعة.

تصنيفات JEL: L50، O25، L16 ، O14.

Abstract:

This study aims to try to understand and explain the impact between industrial policy variables and economic growth in a sample of 18 emerging countries during the period between 1990-2020, through a standard study using dynamic panel models, based on the outcomes of the 12 Eviews program and the data of the World Bank database, The results showed that the variables of industrial policies have a significant and positive impact on economic growth rates in emerging countries.

Keywords: Industrial policy, GDP, Panel models, industrial imports, industry.

JEL Classification Codes : L50 ; O25 ; L16 ; O14

[1] **المؤلف المرسل:** بوخبزة فوزية، **الإيميل:** fouzia.boukhobza@univ-mascara.dz

1-المقدمة:

عادت السياسة الصناعية إلى الواجهة في مضمون السياسات الاقتصادية لتصبح السياسة السائدة من جديد في عديد الدول بعد أن كانت سائدة في عقود ماضية في البلدان الملتزمة رسميا بمبادئ السوق الحرة، بالإضافة الى كون السياسات الصناعية وسيلة مهمة للحكومات لتحقيق التنمية الصناعية وتعزيز النمو الاقتصادي، كما تعتبر الأداة الفعالة التي تعتمد عيها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة.

يتضمن البحث الحالي جانب من الإطار النظري والدراسة القياسية حول تأثير متغيرات السياسة الصناعية (المتمثلة في نسبة العاملين في الصناعة، معدل نمو الصناعة وكذا الواردات الصناعية) على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من الدول الناشئة شملت 18 دولة، رغم أن العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تقيس السياسة الصناعية على المستوى الجزئي وتعتبر التحول الهيكلي الصناعي بمثابة آلية محتملة للسياسة الصناعية للتأثير على النمو الاقتصادي لا تزال نادرة للغاية.

1-1 إشكالية البحث: من خلال ما سبق، يتبلور لدينا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر متغيرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسات الصناعية وماهي توجهاتها؟
- ما هي تصنيفات الدول الناشئة؟
- فيما تتمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسات الصناعية؟

2-1 فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات المختلفة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية 1: للسياسة الصناعية بشكل عام آثار إيجابية على النمو الاقتصادي؛

الفرضية 2: يؤدي تبني مؤشرات السياسات الصناعية الفعالة إلى زيادة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؛

3-1 أهمية البحث: برغم الدراسات العديدة التي عالجت موضوع السياسات الصناعية بالدراسة والتحليل في الدول المتقدمة، الناشئة والنامية، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها في استنادها إلى بعض من الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على متغيرات السياسات

الصناعية وربطها بمعدلات النمو الاقتصادي، واعتماد الدراسة الحالية على عينة مختارة من الدول الناشئة بالدراسة والتحليل في الفترة الممتدة من 1990إلى 2020.

1-4 أهداف البحث: يتمثل هدف هذه الدراسة في اختبار مدى مساهمة متغيرات السياسيات الصناعية في تعزيز وزيادة النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة محل الدراسة.

1-5 المنهج المتبع: من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم المؤشرات التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي في عينة من الدول الناشئة.

1-6 عينة وفترة الدراسة :شملت عينة الدراسة بعض الدول الناشئة ممثلة أساسا في كولومبيا، فييتنام، نيجيريا، الفلبين، باكستان، بنغلاديش، جنوب افريقيا، شيلي، ماليزيا، تركيا، روسيا الصين، الهند، المكسيك، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، البرازيل، الأرجنتين، وتمتد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2020، حيث يرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات التي تم الاعتماد عليها.

1-7 الدراسات السابقة: قدمت العديد من الدراسات والمناقشات حول السياسة الصناعية في السنوات الأخيرة، مع التركيز بشكل أساسي على استراتيجية وأهداف وتأثير السياسة الصناعية ومع ذلك، فإن معظم الدراسات الحالية تناقش السياسة الصناعية نوعيًا، بينما يحاول عدد قليل فقط تحليل الآثار من منظور كمي، بالإضافة إلى ذلك تستخدم معظم الدراسات الكمية الحالية أدوات مالية وضريبية أو سياسة محددة لقياس السياسة الصناعية على وجه التحديد، حيث وجدنا أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع السياسات الصناعية في الدول الناشئة دراسة قياسية وتناولته من زاويا مختلفة فنجد دراسات عالجت موضوع السياسات الصناعية ودراسات أخرى ناقشت موضوع الدول الناشئة، ولأغراض هذه الدراسة سيتم الاعتماد على بعض من الدراسات السابقة التي أُتيحت وتم الحصول عليها :

- **دراسة Erik Berglof and Vince Cable (2018)** مقال بعنوان العودة في مجال الأعمال: السياسة الصناعية للاقتصادات الناشئة في العولمة الجديدة، والتي هدفت إلى استكشاف الأدوار المحتملة للسياسة الصناعية في الانتقال من حالة الدخل المتوسط إلى حالة الدخل المرتفع، والتجربة الفعلية للسياسة الصناعية في الاقتصادات الناشئة، والاسترشاد بالإطار المفاهيمي لنهج شومبيتر الجديد، وكان من أبرز نتائجها أن السياسة الصناعية تساهم في سياق التحول الهيكلي أي في تحويل الهياكل الاقتصادية وكذلك المؤسسات التي تدعم هذه الهياكل؛

- **دراسة Mallek Wafa(2013)** مقال بعنوان السياسات الصناعية في الدول المتقدمة والناشئة: حالة تونس، والتي هدفت إلى أن السياسة الصناعية هي شكل من أشكال الاقتصاد الجزئي لتدخل الدولة في الصناعة، تراقب أداء هذا القطاع من خلال تحفيز القدرة التنافسية للشركات الصناعية، تم التطرق لتجارب فرنسا واليابان وتم تحليل التنانين الأربعة من حيث الأهداف والأدوات وشروط النجاح، لغرض التعلم من أفعالهم ومحاولة تشكيل توصيات لبلد آخر، مع التأكيد على تطور الصناعة التونسية بمرور الوقت، وفعاليتها في تحقيق الأهداف وتأثيرها على تطور الصناعة؛

-**دراسة مناد أمحمد (2021)** أطروحة دكتوراه بعنوان اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة -جامعة معسكر، والتي هدفت إلى اثبات الدور الإيجابي لاقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي، تمثلت عينتها في 21 دولة ناشئة للفترة من 1996 إلى 2016، واستخدمت نموذج بانل لمعرفة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة، وكان من أبرز نتائجها أن الدول الناشئة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي فهي تتربع على نسبة 38%من المساحة العالمية وتمتلك نسبة 55% من سكان العالم ويبلغ اجمالي الناتج المحلي لها 33.33% من اجمالي الناتج العالمي، وقد أعطى النمو الاقتصادي المتسارع لهذه الدول دفعة قوية للنمو العالمي.

2- الإطار النظري للسياسات الصناعية والدول الناشئة:

ليس للسياسة الصناعية أساس نظري خاص بها غير أنه توجد مبررات عديدة في اتجاهات اقتصادية مختلفة تدافع عن تنفيذها وتصّر على فعاليتها، ومنها بعض الحجج التي طرحتها مناهج اقتصادية مختلفة، تدور هذه الحجج حول فشل السوق، وفي هذا المعنى تعتبر الدولة فقط هي التي تملك القدرة على التغلب بشكل فعال على هذه الإخفاقات، التي تأخذ شكل العوامل الخارجية الإيجابية أو السلبية، وكذا عيوب المنافسة المرتبطة بعدم تناسق المعلومات ووفورات الحجم، ومن خلال الإشارة إلى النهج التدخلي (التفكير الكينزي) فإن السياسة الصناعية ترسمها الشرعية، وتثبت فعاليتها بمجرد أن تهدف إلى تحسين أداء القطاع الذي يتحقق من وجود علاقة ارتباط قوية بين تطوره والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد (Mallek Wafa, 2013).

2-1 تعريف السياسات الصناعية:

يرى كل من الفرنسيان Raymond Barre وJacques Fontanel أن السياسة الصناعية هي سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالبا ما أثبتت فشلها على الرغم

من الوسائل المستخدمة كالإعانات أو الحماية التجارية، وحسب رأيهما تتجلى السياسة الصناعية في دعم السياسات الاقتصادية كالدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق، حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة من خلال دعم التنمية الاقتصادية والخوصصة، مع تأكيدهما على التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية، لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة وهذا على أمل جعل تطبيقها يحقق أهداف كل منهما (بن عزرين عزالدين، 2012)، و يعرف (REICH. R) المدافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية السياسات الصناعية بأنها منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية وخلق فرص عمل ودعم البنية التحتية للإنتاج (بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال، 2018)، كما يعتبر(James A. Robinson) أن السياسة الصناعية تعني محاولة الحكومة الترويج للصناعة عمدا، ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك والتي يمكن اعتبارها سياسة صناعية تشمل التعريفات الجمركية والسياسة التجارية(الحماية)، الاعفاء الضريبي، الإعانات بمختلف أشكالها، مناطق تجهيز الصادرات، ملكية الدولة للصناعة (James A. Robinson, 2010).

2-2 توجهات السياسات الصناعية:

تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتي تستهدف من خلالها التأثير على مختلف القطاعات، كما أن تدخل الدولة يتم باستخدام أدوات وفق الأهداف المحددة للسياسة الصناعية وتوجهاتها الجديدة، ففي الواقع لم تفقد السياسة الصناعية وجودها أبدا باعتبار الاقتصادات الناجحة اعتمدت دائمًا على السياسات الصناعية الحكومية التي تعزز النمو من خلال تسريع التحول الهيكلي (Rodrik, Dani, 2010)، ضف إلى ذلك أن السياسة الصناعية مبررة من قبل العديد من الأسس النظرية ولكن على نحو أدق يتعلق الأمر باقتراح مبررات لكل من دور الدولة في تسهيل إنشاء سياسة صناعية تنافسية، وأيضًا على وزن نظام الابتكار كقاعدة لسياسة صناعية تنافسية (Malek Jihène, 2014)، إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعل السياسة الصناعية أكثر أهمية من أي وقت مضى هو الإجماع الواسع بضرورة ظهور أشكال جديدة من التفكير الاقتصادي ونماذج لهذه السياسة، بسبب الاعتراف المتزايد أن الأسواق لوحدها لا تؤدي دائما الأداء الأمثل للمجتمع خصوصا بعد الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية (حواس أمين، 2018) لعام 2008 وكذا أزمة كوفيد 19 الذي شهده العالم بداية سنة 2020.

إن عودة الاهتمام بالسياسة الصناعية لا يعني أن الجدل الدائر حولها قد انتهى، لكن على ما يبدو أنه بعد عقود من التجارب الناجحة والفاشلة للسياسات الصناعية، وفي ظل مشهد اقتصادي جديد أكثر تحديا أدى إلى تحول النقاش إلى مستوى براغماتي يناقش فيه الاقتصاديون ما الذي يجب فعله وكيف يتم ذلك بدل التساؤل عن مدى الحاجة إلى السياسة الصناعية (Chang, H-J، 2011)، ولا ينبغي أن تكون السياسة الصناعية منعزلة تتعارض مع أهداف السياسات الأخرى مثل سياسة المنافسة أو السياسة التجارية أو السياسة الضريبية، فالسياسة الصناعية الناجحة تعمل على زيادة أوجه التآزر والتكيف مع السياسات الجزئية الأخرى من ناحية احتواء العناصر القطاعية، التي تحدد القطاعات المهمة لبلد ما، أو تلك التي يتوقع أن تكون مهمة في المستقبل. (Karl Aiginger; Dani Rodrik, 2020)

إن تقييم أي سياسة صناعية يكون من خلال النتائج المحققة ميدانيا ولأن بعض السياسات الصناعية تكون صعبة التطبيق وفي بعض الأحيان مستحيلة على المستوى العملي فإن النتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة، فمن الأهمية بما كان أن تكون السياسات الصناعية قابلة للتطبيق وأن تكون واقعية إلى أبعد الحدود وتكون أيضا متناسبة مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي ستطبق فيه (زعباط و سحنون، 2012، صفحة 177)، إن تبني سياسات صناعية لتعزيز قطاعات أو تقنيات أو مجالات نشاط اقتصادي معين، مثل التصنيع المتقدم والمطور للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث يأتي الاهتمام المتزايد بالسياسات الصناعية على نطاق واسع في وقت أصبحت فيه سلاسل القيمة العالمية أكثر تعقيدًا وأكثر أهمية، بالإضافة إلى تزايد المنافسة فيما بين الدول الناشئة (Ken, Warwick, 2013, p. 7).

3-2 تعريف الدول الناشئة وتصنيفاتها:

يرجع تاريخ ظهور مصطلح الاقتصادات الناشئة لسنة 1980مع ظهور وتطور الأسواق المالية في الدول النامية، حيث استعمل هذا المصطلح من خلال مؤسسة التمويل الدولية من قبل الاقتصادي الهولندي Agtmael antoin van سنة 1981، والذي حول بهذا المصطلح أن يميز بين فئة الدول النامية أولئك الذين يمثلون مخاطر كبيرة على المستثمرين الدوليين والذين هم على العكس من ذلك باستخدام تسمية البلدان الناشئة في الثمانينيات من القرن الماضي (Dalila NICET-CHENAF, 2014, p. 6)، وقد عرفت الدول الناشئة أيضا بمصطلح "الدول الصناعية الجديدة" وذلك للإشارة إلى الدول التي تتمتع بقدرتها السريعة على الاندماج في الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو سريعة ولها القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال

عملها على تحرير أسواقها ومؤسساتها من كافة القيود التي تؤثر على أدائها الاقتصادي (بلهاشمي، 2020، صفحة 94)

تصنف المنظمات المالية الدولية الدول إلى مجموعات مختلفة للتعرف على أعمالها وأنشطتها، ووضعت بذلك عدة تصنيفات يتم على أساسها تقسيم تلك الدول حسب الأولوية، ومن بين تلك التصنيفات مؤخرا ما اصطلح عليه بما يسمى "الدول الناشئة" تحت مسمى الأسواق الناشئة لتشجيع شركات الاستثمار الأمريكية على الاستثمار في الأسواق المالية الأسيوية سريعة النمو وبعدها تم تطوير هذا المفهوم ليشمل المجال الاقتصادي ككل وليس المالي فقط(مناد، 2021، صفحة 145)، لقد بدأ الدور الخاص للبلدان الناشئة الثلاثة المتمثلة في الصين، البرازيل والهند منذ الأزمة المالية لعام 2008، وكذا التطور التكنولوجي والتنويع الاقتصادي الذي يميز هذه الدول (Valérie PAONE, 2010, p. 145)، كما صنفت الدول الناشئة إلى عدة تصنيفات واصطلح عليها عدة تسميات حسب الدول المتشابهة اقتصاديا والتي شكلت تكتلات اقتصادية من أجل كسب مكانة عالية ومنافسة الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا، والجدول الموالي يوضح أهم التصنيفات التي أطلقت على الدول الناشئة (neonila & manuela, 2014).

جدول رقم 01: تصنيفات الدول الناشئة

التصنيف	الدول الناشئة
Rapidly developing economies	الامارات العربية المتحدة، ماليزيا، شيلي
BRIC	البرازيل، روسيا، الهند، الصين
BRICET	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، أوروبا الشرقية، تركيا
BRICS	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا
BRICM	البرازيل، روسيا، الهند، الصين، المكسيك
Eleven	مصر، اندونيسيا، بنغلاديش، إيران، المكسيك، باكستان، نيجيريا، الفليبين، تركيا، كوريا الجنوبية، فيتنام
CIVETS	كولومبيا، اندونيسيا، فيتنام، مصر، جنوب افريقيا

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى (neonila & manuela, 2014)

3- تحليل بعض متغيرات السياسة الصناعية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة:

من خلال هذه الدراسة التي تربط بين متغيرات ومؤشرات السياسات الصناعية وكذا النمو الاقتصادي المتمثل في النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) خلال الفترة المدروسة (1990-2020) لعينة الدول الناشئة المختارة التي نورد ترتيبها حسب الدراسة في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: ترتيب الدول حسب الأشكال البيانية والدراسة القياسية

الرقم	الدولة	الرقم	الدولة	الرقم	الدولة
1	الأرجنتين	7	المكسيك	13	بنغلاديش
2	البرازيل	8	روسيا	14	باكستان
3	الصين	9	تركيا	15	نيجيريا
4	الهند	10	ماليزيا	16	الفليبين
5	أندونيسيا	11	الشيلي	17	كولومبيا
6	كوريا الجنوبية	12	جنوب افريقيا	18	الفيتنام

المصدر: من إعداد الباحثين

1-3 النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة لأي دولة تطمح في تحقيق نموها ومواكبة التطورات الحاصلة (بوطلاعة و كلاش، 2020)، حيث يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، كما ترجع الأصول الأولى للنمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية، بالإضافة إلى أن العديد من المتغيرات والأزمات تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى حدوث تحو يل في الموارد التي يتم تخصيصها. (قبورة و عريس، 2022)، اعتمدنا في دراستنا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا يقيس النمو الاقتصادي استخدم في نظريات النمو الداخلي وأدبيات النظرية النيوكلاسية (ساسي، 2020، صفحة 153)، والشكل الموالي يبن معدلات النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة المذكورة في الجدول أعلاه من1 إلى 18 وخلال الفترة المبينة:

شكل رقم 01: معدلات النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة خلال الفترة (1990-2020)

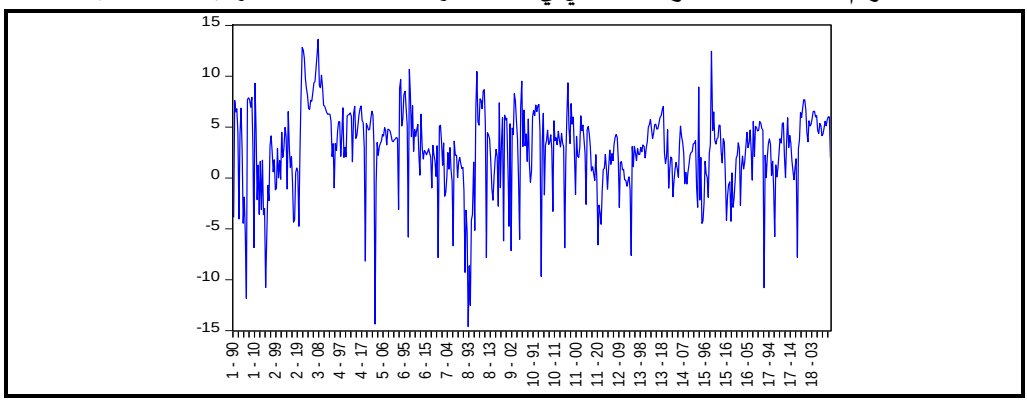

المصدر: مخرجات Eviews 12 بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

تحليل الشكل رقم 01: من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن النمو الاقتصادي في دولة الارجنتين كان سالبا بنسبة (3-%) سنة 1990 ليرتفع خلال السنة الموالية الى 7%، بينما حققت البرازيل معدل يقارب 2% سنة 1999 و1% سنة 2019، في حين أن الصين بلغت معدل 9%سنة 2008 تليها الهند التي حققت معدل نمو قدر بـ 5.6% سنة 2017، إضافة لإندونيسيا التي حققت معدل 4.1% سنة 2006، كما يظهر الشكل أيضا أن كوريا الجنوبية حققت معدل 8.5% سنة 1995 لينخفض الى 2.2%سنة 2015، بينما قدر معدل نمو المكسيك 2.4% سنة 2004، بينما انخفض معدل روسيا من 8.6% سنة 1993 الى 1.5% سنة 2013، أما تركيا فقد بين الشكل أنها حققت معدل نمو 4.8% سنة 2002، بينما حققت ماليزيا 3.6% سنة 2011، في حين أن كل من دولة الشيلي وجنوب افريقيا ونيجيريا حققوا معدلات سالبة خلال سنوات 2020، 2009، 2016 على التوالي، بينما حققت كل من بنغلاديش باكستان الفليبين كولومبيا والفيتنام معدلات إيجابية فاقت 2% حسب الشكل وهو ما يفسر بأن أغلب الدول الناشئة لها معدلات نمو اقتصادي إيجابية ومرتفعة.

2-3 الواردات الصناعية:

يوضح الشكل أدناه نسب الواردات الصناعية من إجمالي واردات السلع للدول الناشئة عينة الدراسة خلال الفترة (1990-2020).

شكل رقم 02: الواردات الصناعية (% واردات السلع) في الدول الناشئة خلال الفترة (1990-2020)

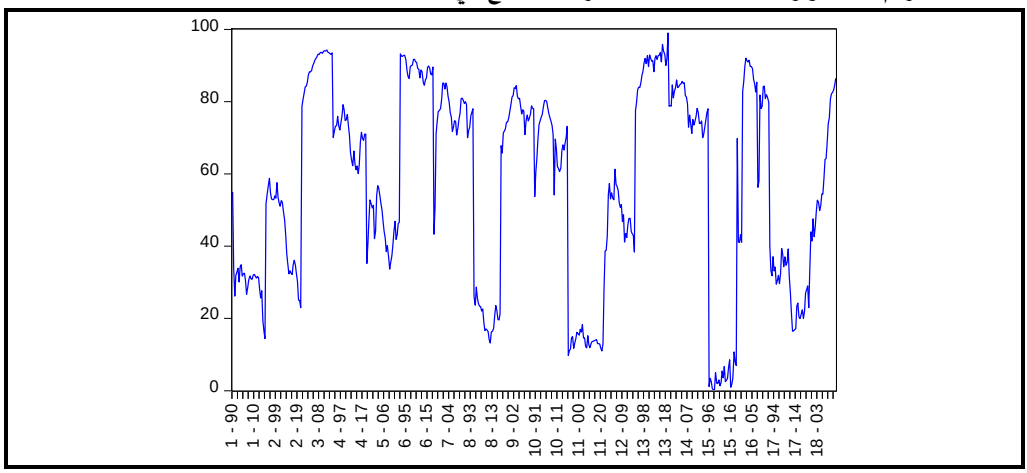

المصدر: مخرجات Eviews 12 بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

تحليل الشكل 02: من خلال الشكل نلاحظ أن كل من دولة الارجنتين، المكسيك، روسيا وماليزيا فاقت نسب وارداتها من المصنوعات الـ 80% من اجمالي وارداتها من السلع خلال الفترة المدروسة، في حين بلغت واردات المصنوعات للصين معدل 61% سنة 2008، بينما نلاحظ أن أقل نسبة محققة كانت للهند سنتي 1997 و2017 بمعدل قدر بـ 50% من الواردات الصناعية، وهو ما يفسر بأن الدول الناشئة تستورد المنتوجات الصناعية بنسبة عالية من مجمل وارداتها من المنتوجات المستوردة من الدول المتقدمة.

3-3 نمو الصناعة في الدول الناشئة:

شكل رقم 03: معدل النمو السنوي للصناعة في الدول الناشئة خلال الفترة 1990-2020

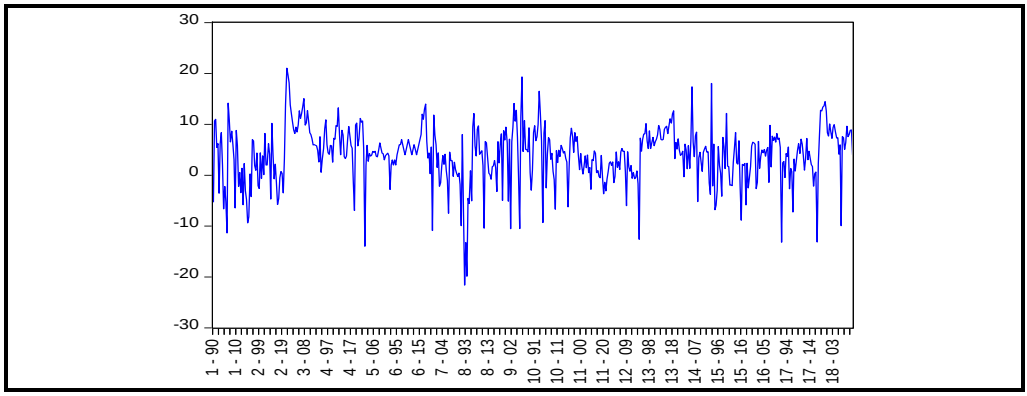

المصدر: مخرجات Eviews 12 بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

تحليل الشكل 03: يظهر من الشكل أن دولة الصين والهند وبنغلاديش حققت معدلات موجبة لنمو الصناعة خلال فترة الدراسة وانخفاض معدلاتها خلال سنتي 2019و2020 حيث بلغت نسا سالبة في الهند وهذا راجع الى ظهور جائحة كورونا وتداعياتها التي ظهرت في الصين سنة 2019، كما نلاحظ من خلال الشكل أن باقي الدول الناشئة تتراوح فيها معدلات نمو الصناعة بين الموجب والسالب دون أن تتعدى هذه النسب 18%، كما أن الصين تتفوق على مثيلاتها من الدول وفق هذا المؤشر، وهو ما يفسر بأن هذه الدول تعمل على زيادة معدلاتها من الصناعة لمنافسة الدول المتقدمة.

4-3 العاملون في الصناعة في الدول الناشئة (% من إجمالي المشتغلين):

شكل رقم 04: العاملون في الصناعة (%) في الدول الناشئة خلال الفترة 1990-2020

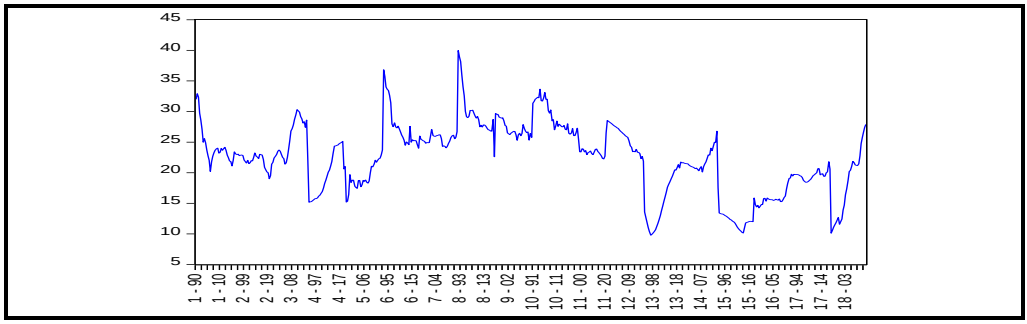

المصدر: مخرجات Eviews 12 بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

تحليل الشكل رقم04: يبين الشكل أن نسب العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي اليد العاملة في كل الدول الناشئة محل الدراسة هي نسب موجبة فاقت 10% خلال الفترة المدروسة وهذا ما يقودنا للقول أن الصناعة في الدول الناشئة تساهل بشكل كبير في نسبة التشغيل والتقليل من معدلات البطالة في هذه الدول، كما أن أعلى نسبة توظيف كانت في روسيا بحيث قاربت معدلاتها 40% من المشتغلين في قطاع الصناعة تليها ماليزيا وتركيا، بينما كانت النسب الأقل في كل من بنغلاديش ونيجيريا وكذا كولومبيا التي تراوحت النسب فيها ما دون 20%.

4- دراسة قياسية لأثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة:

4-1متغيرات الدراسة: تشمل متغيرات الدراسة على متغير تابع وعلى عدد من المتغيرات المستقلة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 03: متغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	رمز المتغير
متغير تابع	معدل النمو الاقتصادي	GDP
متغيرات مستقلة	معدل النمو السنوي للصناعة	IND
	العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)	EMP
	واردات المصنوعات (% واردات السلع)	IMP

المصدر: من إعداد الباحثين

2-4 نموذج الدراسة:

يمكن كتابة النموذج المختصر بالصيغة العامة (الجمال، 2012، صفحة 270):

$$GRit = \alpha i + \beta 1\ INDit + \beta 2\ EMPit + \beta 3\ IMPit + \varepsilon it$$

(i) تعبر عن البعد المقطعي الممثل في الدول الناشئة محل الدراسة (N=1, 2 ...18) ؛

(t) فهي تمثل البعد الزمني للدراسة وهي عبارة عن31 مشاهدة خلال الفترة (1990-2020) ؛

(αi) تمثل الحد الثابت ؛

(GRit): المتغير التابع و المتمثل في معدل النمو الاقتصادي في البلد الناشئ i في الفترة t ؛

(β) و هي المعاملات التي يتم حسابها بعد تقدير الانحدار ؛

(INDit) تمثل معدل النمو السنوي للصناعة (%) في البلد الناشئ i في الفترة t ؛

(EMPit) العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)

(IMPit)واردات المصنوعات (% واردات السلع)

(εit) : حد الخطأ العشوائي للبلد الناشئ i في الفترة t .

3-4 نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الثلاث:

تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاثة أشكال رئيسة هي نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Régression Model (PME)، نموذج الأثر الثابت (fixed effect model)، نموذج الأثار العشوائية (Random effect model) من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة، سيتم عرض تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل الثلاث في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: نتائج الانحدارات باستخدام نماذج بانل لعينة من الدول الناشئة خلال الفترة 1990-2020

المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية

معدل الصناعة (IND)	0.644543 (0.0000)	**(0.0000)** 0.614724	0.629641 (0.0000)
نسبة العاملين في الصناعة (EMP)	0.072306 (0.0000)	**(0.0000)** 0.185150	**0.094643** **(0.0000)**
معدل واردات المصنوعات (IMP)	-0.011281 (0.0008)	-0.019005 (0.0074)	-0.0113494 (0.0069)
الثابت (C)	-0.802506 (0.0382)	-2.777911 (0.0001)	-1.240770 (0.0114)
إحصائية فيشر (F.Stat)	524.4386 0.000	89.50723 0.000	465.9370 0.000
معامل التحديد R^2	**0.73**	**0.76**	**0.71**
إحصائية DW	**1.25**	**1.38**	**1.31**
طريقة تقدير النموذج	**OLS**	**LSDV**	**EGLS**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تحليل الجدول رقم 04: يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يعرض نتائج الانحدارات نماذج بيانات بانل الثلاث لعينة من الدول الناشئة، حيث المتغير التابع هو معدل النمو الاقتصادي:

- **القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر P(F-Statistic) F** هي أقل من المستوى (5%) في كل النماذج المستخدمة و بالتالي يمكن القول أن النماذج الثلاثة مقبولة إحصائيا؛
- **قيمة معامل التحديد (R^2):** التي تشير إلى القدرة التفسيرية للنماذج والتي تساوي **(R^2=0.73)** في نموذج الانحدار التجميعي و **(R^2=0.71)** بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية، أما في نموذج التأثيرات الثابتة **(R^2=0.76)** أي أن هذا النموذج يفسر (76%) من التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، في حين أن (24%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج حيث أنها متضمنة في حد الخطأ.

وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار(Chow) واختبار (Hausman) للمفاضلة بين النماذج الثلاثة:

- **اختبار (Chow):** يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث تظهر نتائجه حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار (Chow)

Redundant Fixed Effects Tests			
Effects Test	**Statistic**	d.f.	**Prob.**
Cross-section F	13.563427	(2,79)	**0.0000**
Cross-section Chi-square	24.795730	2	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

تحليل الجدول رقم 05: بالاعتماد على نتائج الجدول نلاحظ أن الاحتمال الموافق للقيمة الإحصائية (Chi-Sq Statistic) هو (Prob=0.00) أي أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم التي تقول أن النموذج التجميعي هو الملائم، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة، لذلك نلجأ إلى اختبار **(Hausman)** .

- **اختبار (Hausman):** يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تظهر نتائجه حسب الجدول التالي:

الجدول رقم06: نتائج اختبار (Hausman)

	Correlated Random Effects - **Hausman Test**		
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	Chi-Sq. d.f.	**Prob.**
Cross-section random	22.616412	3	**0.0000**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

تحليل الجدول رقم06: بالاعتماد على نتائج اختبار (Hausman)، وبما أن Prob أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة.

- **اختبار استقرارية المتغيرات IPS:**

جدول رقم 07: نتائج اختبار استقرارية المتغيرات IPS

المتغيرات	اختبار IPS

الفرق الأول First Diff	المستوى Level	
	3.07469 (0,000)	GDP
	10.6753 (0,000)	IMP
	3.64393 (0,00)	IND
6.09466 (0,0000)	2.93530 (0,99)	EMP

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج12 Eviews

تحليل الجدول رقم07: من خلال نتائج اختبارات استقرارية المتغيرات بمنهجية IPS نلاحظ أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى أي أنها لا تحتوي على جذر وحدة في البانل باستثناء المتغير EMP المتكامل من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

- **اختبارات السببية بين المتغيرات:**

جدول رقم 08: نتائج اختبارات السببية بين المتغيرات

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests Sample: 1990 2020 Lags : 2			
Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
EMP does not homogeneously cause GDP	3.47294	2.29189	0.0219
GDP does not homogeneously cause EMP	2.45231	0.48015	0.6311
IMP does not homogeneously cause GDP	3.04637	1.53468	0.1249
GDP does not homogeneously cause IMP	4.08874	3.38500	0.0007
IND does not homogeneously cause GDP	3.40701	2.17486	0.0296
GDP does not homogeneously cause IND	3.81628	2.90136	0.0037

IMP does not homogeneously cause EMP	6.15999	7.06172	2.E-12
EMP does not homogeneously cause IMP	4.27215	3.71059	0.0002
IND does not homogeneously cause EMP	2.84141	1.17086	0.2417
EMP does not homogeneously cause IND	4.35896	3.86468	0.0001
IND does not homogeneously cause IMP	5.03559	5.06578	4.E-07
IMP does not homogeneously cause IND	3.04228	1.52742	0.1267

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews 12

تحليل الجدول رقم08:

- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري نسبة العاملين في الصناعة (EMP) ومعدل النمو الاقتصادي (GDP) وبما أن Prob هو 0.0219أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (EMP) لا يسبب بشكل متجانس(GDP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (EMP)يسبب (GDP)؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري الواردات الصناعية (IMP) ومعدل النمو الاقتصادي (GDP) وبما أن Prob هو 0.0007أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IMP) لا يسبب بشكل متجانس(GDP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IMP)يسبب (GDP)؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري معدل نمو الصناعة (IND) ومعدل النمو الاقتصادي (GDP) وبما أن Prob هو 0.0296أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IND) لا يسبب بشكل متجانس(GDP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IND)يسبب (GDP)؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري معدل النمو الاقتصادي (GDP) ومعدل نمو الصناعة (IND) وبما أن Prob هو 0.0037 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (GDP) لا يسبب بشكل متجانس(IND) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (GDP)يسبب (IND)؛

- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري الواردات الصناعية (IMP) ونسبة العاملين في الصناعة (EMP) وبما أن Prob هو 2.E-12 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IMP) لا يسبب بشكل متجانس(EMP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IMP)يسبب (EMP)؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري نسبة العاملين في الصناعة (EMP) والواردات الصناعية(IMP) وبما أن Prob هو 0.0002 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (EMP) لا يسبب بشكل متجانس(IMP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (EMP)يسبب (iMP)؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري نسبة العاملين في الصناعة (EMP)ومعدل نمو الصناعة (IND) وبما أن Prob هو 0.0001 أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (EMP) لا يسبب بشكل متجانس(IND) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (EMP)يسبب (IND)؛
- تشير نتائج اختبارات السببية بين متغيري ومعدل نمو الصناعة (IND) والواردات الصناعية (IMP) وبما أن Prob هو4.E-07أقل من المستوى 5% نرفض فرضية العدم التي تقول أن متغير (IND) لا يسبب بشكل متجانس(IMP) ، ونقبل الفرضية البديلة أي أن (IND)يسبب (iMP)؛

5- الخلاصة:

يعد البحث الكمي حول السياسة الصناعية نادرًا نسبيًا، ويستخدم بشكل أساسي مؤشرات المستوى الكلي مثل السياسة المالية والسياسة النقدية والتفضيل الضريبي والدعم الحكومي كمتغيرات بديلة للسياسة الصناعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة جهد متعمد وواضح ومنظم للحكومة لتقوية وتطوير قطاعات صناعية محددة وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أثر متغيرات السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة وقد تم الاعتماد على معدل نمو الصناعة سنويا بالإضافة الى نسبة العاملين في الصناعة من اجمالي المشتغلين وكذا الواردات الصناعية الى الدول الناشئة.
نتائج الدراسة: تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- إن للسياسة الصناعية تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي، وأن الترشيد الهيكلي الصناعي هو آلية السياسة الصناعية المحتملة للنمو الاقتصادي؛
- هناك علاقة السياسة الصناعية بالنمو الاقتصادي في الدول الناشئة هي علاقة طردية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020؛
- السياسة الصناعية هي أداة مهمة للحكومات لتسريع التحول الهيكلي، وتعزيز الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي؛
- الدول الناشئة تعمل على زيادة معدلاتها من النمو الاقتصادي من خلال تبني سياسات صناعية فعالة لمنافسة الدول المتقدمة؛
- تؤثر نسبة العاملين في الصناعة تأثيرا كبيرا وموجبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؛
- تؤثر الواردات الصناعية للدول الناشئة تأثيرا إيجابيا ذات دلالة معنوية على معدل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؛
- زيادة معدل نمو الصناعة يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة؛
- تؤثر الواردات الصناعية معنويا وايجابيا على نسبة العاملين في الصناعة في الدول الناشئة والعكس صحيح؛

- إن متغير نسبة العاملين في الصناعة في الدول الناشئة له علاقة معنوية وإيجابية مع معدل نمو الصناعة؛
- هناك علاقة موجبة وذات دلالة معنوية بين معدل نمو الصناعة سنويا والواردات الصناعية للدول الناشئة.

6- المراجع:

- Chang, h-j. (2011). Industrial policy: can we go beyond an unproductive confrontation . Annual world bank conference on development economics 2010.
- Dalila nicet-chenaf. (2014). Les pays emergents : performance ou developpement ? Les pays emergents ne sont - ils que des performeurs ? Doi:10.13140/2.1.1140.0641
- James a. Robinson. (2010). Industrial policy and development, lessons from east asia. Annual world bank conference.
- Karl aiginger; dani rodrik. (2020). Rebirth of industrial policy and an agenda for the twenty-first century. Journal of industry, competition and trade. Doi:https://doi.org/10.1007/s10842-019-00322-3
- Ken, warwick. (2013). Beyond industrial policy emerging issues and new trends. Technology and industry policy papers, 3-57.
- Malek jihene. (2014). Politique industrielle et systeme d'innovation dans les pays en voie de developpement. Bsi economics.
- Mallek wafa. (2013). Politiques industrielles dans les pays developpes et emergents : cas de la tunisie . International journal of innovation and applied studies.
- Mehdi shafaeddin. (2008). Is industrial policy relevant in the 21 century?,. Third world network, . Malaysia.
- Neonila, d., & manuela, r. (2014). The emerging economies classification in terms of their defining. Management strategies journal , 311-314.
- Rodrik, dani. (2010). The return of industrial policy. Retrieved from university harvard.edu: https://www.project-syndicate.org/commentary /the-return-of-industrial policy?
- Valerie paone. (2010). Pays emergents et pays industrialisés: insoutenable rivalité ou avenir commun forcé? Recupere sur centre thucydide: https://www.afri-ct.org/article/pays-emergents-et-pays/

- امحمد مناد. (2021). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة. أطروحة دكتوراه. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.
- بن عبد الرزاق لزهر; خنشور جمال .(2018) .دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
- بن عزرين عزالدين. (2012). دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012. مذكرة ماجستير. جامعة بسكرة.
- جهيزة بلهاشمي. (2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة. أطروحة دكتوراه. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.
- حواس أمين. (2018). ، عودة السياسة الصناعية: ماهو الجديد؟ مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
- عبد الحميد زعباط، و عقبة سحنون. (2012). دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية.
- عدة قبورة، و مختار عريس. (2022). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسةقياسيةباستخدام نموذجARDL للفترة 2000-2020. مجلة المالية & الأسواق، 331-350.
- محمد الامين ساسي. (2020). المقاولاتية والنمو الاقتصادي-دراسة مقارنة-. أطروحة دكتوراه. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.
- محمد بوطلاعة، و رميسة كلاش. (2020). أثر النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الجزائر خلا الفترة 1970-2017. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 111-128.